IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Rafidain Journal of Political Science
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online) ISSN: 3006-7812 (Print)

♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Mahmood Tahsin Ahmed
University of Mosul, College of Political Science, Iraq

Prof. Dr. Zayed Samir Zeki
University of Mosul, College of Political Science, Iraq

Corresponding author E-mail :

z-psc@uomosul.edu.iq

DOI: 10.33899/rjps.v2i3.54114

Keywords:

Economic public policies,
political stability,
Japan,
Abenomics

ARTICLE INFO

Article history:

Received:

December 2, 2025

Revised:

December 21, 2025

Accepted:

February 11, 2026

Available online:

June 1, 2026

Iraqi Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/533

Economic public policies and their impact on Japanese political stability

Abstract

The research discusses an analysis of the relationship between economic public policies and their role in promoting political stability in Japan, taking the Japanese model as a prominent example of how these policies have become a fundamental pillar of political stability. It also highlights the complementary nature between economic orientations and political stability, as the latter is an inevitable necessity for achieving comprehensive development. This requires the adoption of sound economic and social mechanisms and policies by decision-makers, and the provision of a supportive environment that ensures the achievement of stability goals and their continuity across the various sectors of the state. The research focuses on studying the impact of Japanese economic policies on building a stable political system. It also addresses how these policies have contributed to strengthening political legitimacy and reducing social divisions. The research aims to identify the mechanisms through which economic policies contribute to consolidating political stability, focusing on the Japanese model as an effective model in this field, as Japan has been able to transform its economic policies into a tool for promoting stability and social cohesion.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS)

السياسات العامة الاقتصادية وتأثيرها في الاستقرار السياسي الياباني

محمود تحسين أحمد
جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية/ العراق
mahmood.23psp21@student.uomosul.edu.iq

أ.د زياد سمير زكي
جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية/ العراق
z-psc@uomosul.edu.iq

الملخص

يناقش البحث تحليلاً للعلاقة بين السياسات العامة الاقتصادية ودورها في تعزيز الاستقرار السياسي في اليابان، مع اتخاذ النموذج الياباني مثالاً بارزاً على كيفية تحوُّل هذه السياسات إلى ركيزة أساسية للاستقرار السياسي، كما يسلط الضوء على الطبيعة التكاملية بين التوجهات الاقتصادية والاستقرار السياسي، إذ تُعدُّ الأخيرة ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الشاملة، مما يستلزم تبني آليات وسياسات اقتصادية واجتماعية مُحكمة من قبل صانعي القرار، وتوفير بيئة داعمة تضمن تحقيق أهداف الاستقرار واستمراريته عبر مختلف قطاعات الدولة، ويركز البحث على دراسة تأثير السياسات الاقتصادية اليابانية في بناء نظام سياسي مستقر، كما يتناول الكيفية التي ساهمت بها هذه السياسات في تعزيز الشرعية السياسية، وتقليل الانقسامات الاجتماعية، ويهدف البحث إلى تحديد الآليات التي من خلالها تُسهم السياسات الاقتصادية في ترسيخ الاستقرار السياسي، مع التركيز على النموذج الياباني كنموذج فاعل في هذا المجال، إذ استطاعت اليابان تحويل سياساتها الاقتصادية إلى أداة لتعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

الكلِمات المفتاحية: السياسات العامة الاقتصادية، الاستقرار السياسي، اليابان، آبينوميكس.

المقدمة

شكلت السياسات العامة الاقتصادية الركيزة الرئيسة التي قام عليها الاستقرار السياسي الياباني طوال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، إذ نجح الحزب الحاكم في تحويل الأداء الاقتصادي إلى مصدر رئيس لشرعيته السياسية، فقد أرسى عصر المعجزة الاقتصادية الذي اعتمد على نموذج الدولة التنموية مع سياسات صناعية توجيهية، ودعم للتصدير، واستثمار ضخم في البنية التحتية؛ أسساً متينة لاستقرار سياسي طويل الأمد من خلال خلق طبقة وسطى مزدهرة ومجتمع مستقر، ويعدّ الاستقرار السياسي في اليابان من أبرز نتائج نجاح سياساتها الاقتصادية العامة التي اعتمدت على التخطيط الدقيق والإصلاح المستمر، فقد أدركت الحكومات اليابانية المتعاقبة أن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام هو الطريق الأهم لضمان التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، ومن هنا شكّلت السياسات الاقتصادية بمختلف مراحلها، من مرحلة إعادة الإعمار والنمو السريع، مروراً بفترة الركود الطويل، وصولاً إلى سياسات (آبينوميكس) عاملاً حاسماً في حفظ التوازن بين متطلبات التنمية وضمان استقرار النظام السياسي.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في عدة جوانب تتعلق بصنع السياسات العامة الاقتصادية وتأثيرها على تحقيق الاستقرار السياسي، من أهمها:

1. توضيح كيفية تأثير السياسات العامة الاقتصادية في تعزيز الاستقرار السياسي، مما يساعد في فهم العلاقة الديناميكية بينهما.
2. الاستفادة من التجربة اليابانية، اذ يمكن الوصول إلى استنتاجات مهمة حول كيفية تصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية تسهم في تحقيق أهداف سياسية واستقرار سياسي.

مشكلة البحث: تشير التجربة اليابانية إلى وجود علاقة جدلية بين السياسات الاقتصادية والاستقرار السياسي، إذ عملت السياسات منذ إعادة الإعمار مروراً بـ"أبينوميكس"، كأدوات لتحقيق شرعية الإنجاز، ومع ذلك فإن صمود النظام السياسي أمام تحديات اقتصادية هيكلية مثل انفجار الفقاعة المالية والركود الطويل، يدفع للتساؤل عما إذا كان هذا الاستقرار مرهوناً بالكفاءة الاقتصادية وحدها، أم أن العوامل الثقافية والاجتماعية المتجذرة، ومن هنا يثار تساؤل رئيسي مفاده: كيف نجح النظام السياسي الياباني في

تحويل السياسات العامة الاقتصادية من محفّز للشرعية إلى أداة للحفاظ على الاستقرار السياسي؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية أهمها:

1. ما الآليات التي مكنت الحكومة اليابانية من استخدام السياسات النقدية والمالية كوسائد للتقليل من أثر الصدمات الاقتصادية، مثل أزمة الفقاعة والركود الطويل؟
2. كيف ساهمت سياسات سوق العمل في تخفيف حدة الآثار الاجتماعية للركود الاقتصادي ومنع تحوله إلى احتجاج سياسي؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة طردية بين عملية صنع السياسات العامة الاقتصادية الرشيدة وتحقيق الاستقرار السياسي في اليابان، إذ يؤدي تحسن الأداء الاقتصادي إلى زيادة في الاستقرار السياسي والعكس صحيح.

منهج البحث: تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي وذلك لتحليل السياسات العامة الاقتصادية وتأثيرها في الاستقرار السياسي، ومنهج دراسة حالة، وذلك لفهم صنع السياسات العامة الاقتصادية اليابانية.

هيكلية البحث: وفقاً لما طرحته المشكلة البحثية وفرضيتها والمناهج المُعتمدة فيها، تم تقسيم البحث على محاور ثلاثة، بيّن المبحث الأول الإطار المفاهيمي (السياسات العامة الاقتصادية، الاستقرار السياسي)، وحلل المبحث الثاني العلاقة التفاعلية بين صنع السياسات العامة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي، ودرس المبحث الثالث تأثير السياسات العامة الاقتصادية في الاستقرار السياسي في اليابان، فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي (السياسات العامة الاقتصادية، الاستقرار السياسي)

ظهر مصطلح السياسات العامة الاقتصادية بعد حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، وعجز اقتصاديات البلدان التي كانت تتبنى الإيديولوجية الاقتصادية الكلاسيكية؛ التي كانت تستبعد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وترى أنها تقتصر على حماية الحدود والأمن الداخلي والعدالة والدفاع عن الدولة، وأن للنشاط الاقتصادي آلية ذاتية تجعله متوازنا، ثم اتضح ضرورة التخلي على مفهوم الدولة الحارسة وانتشار مفهوم الدولة المتدخلة، خاصة بعد بروز أفكار عالم الاقتصاد البريطاني "كينز" في ثلاثينات القرن العشرين التي كانت تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باستخدام سياسات معينة لإعادة توازنه، وهكذا ارتبط دور الدولة بالنشاط الاقتصادي وبرز مفهوم السياسة الاقتصادية (نيس، 2021)، و"تعني السياسة الاقتصادية دليلا مستقبليا لأجل معرفة الطريق إلى النشاطات الاقتصادية الممكن القيام بها، إذ إن وضوح الطريق يمثل دافعا لدخوله أو اختيار لنشاط أو بلد آخر للقيام بالنشاط الاقتصادي المرغوب به، وما دامت السياسة الاقتصادية تعبر عن مجموعة الإجراءات والقوانين والتدابير التي تؤطر القوانين والأفعال الاقتصادية في مجتمع ما على وفق الرؤى الأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية التي يدين بها المجتمع، فأنها معينه برسم الإطار العام الذي يحدد الجوانب الإجرائية في خطط تنفيذ البرامج الاقتصادية، وبالتالي لا يخرج مفهوم السياسة الاقتصادية عن كونها أهداف، وأدوات، وزمن، فضلا عن أنها تعكس تجسيدا وانعكاسا للمبادئ أو الفلسفة التي توجه النشاط الاقتصادي لتحقيق الطموحات الاقتصادية" (الزبيدي، 2021).

وتتمثل السياسة العامة الاقتصادية في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية محددة، فهي تعمل على التحكم في بعض المعلومات التي يقع عليها الاختيار باعتبارها أدوات تستخدم لتحقيق قيم مستهدفة لمتغيرات تمثل الأهداف الاقتصادية للدولة، ولا شك أن اختيار الوسائل يكون محدوداً بالمتغيرات التي تستطيع الدولة التأثير فيها، إلى جانب كل ذلك، فإنه يمكن ملاحظة أن السياسات الاقتصادية تختلف باختلاف النظم الاقتصادية، لأن النظام الاقتصادي يحدد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية وآثارها وحدودها، وعند الدخول في التفصيلات يظهر الاختلاف الواضح بين السياسات الاقتصادية على مستوى كل نظام، فكل نظام ومجتمع له خصائصه التي تميزه عن الآخر، فالنظم الرأسمالية تختلف عن النظم الاشتراكية،

ولكل منها أهدافها وآلياتها التي تعمل بها بل إن هياكل السياسات الاقتصادية تختلف بين المجتمعات الرأسمالية وبعضها البعض، فدول أوروبا الغربية تختلف في سياساتها الاقتصادية عن تلك الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية (الحميد، 2003).

وتُعد السياسات الاقتصادية ركيزة أساسية في توجيه وتسيير الأنشطة الاقتصادية، والوصول الى الاستقرار السياسي والتنموي في أي بلد، فهي تشابه مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومات لتنظيم الأسواق وتحفيز النمو وضبط التضخم وتوزيع الموارد بشكل أكثر عدالة، ومن خلال تبني سياسات اقتصادية فعّالة، يمكن للحكومات الوصول إلى توازن فيما بين الاستقرار الاقتصادي، والنمو المستدام، مما ينعكس بدوره بشكل إيجابي على مستويات معيشة الافراد وتقدم المجتمع، وهناك ثلاثة أنواع للسياسات الاقتصادية، هي: سياسة الاقتصاد الكلي، وسياسة الاقتصاد الجزئي، والنمذجة الاقتصادية (العبادي، 2021).

وأما مفهوم الاستقرار السياسي فهناك من يعرفه بأنه: "مفهوم قائم على القدرة على التغيير المنتظم، الذي يعمل على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي، والارتفاع بقدراته على استيعاب الأنماط المتغيرة من المتطلبات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن مهاراته في التعامل مع المشكلات التي تصدر عنه" (النجداوي، 2022)، وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في إطار من النظام (مسعود، 2017)، وهنالك من يعرفه أيضا بأنه: "استمرار نظام من الأنظمة السياسية في دولة من الدول على نهج معين، دون أن يصاحبه توقف أو تغيير مفاجئ في حركته بحيث يربك نسق منظومته العامة، وفي هذه الحالة لا يقصد بالاستقرار الجمود وعدم التطور، بل لابد أن يكون هناك تطور وتقدم، لكنه نحو الأحسن نحو تعزيز ديناميكية النظام وزيادة فعاليته وانسجامه" (إبراهيم، 2018).

إن الاستقرار السياسي ليس وليد القوة العسكرية أو الأمنية فقط، رغم أهميتهما، ولا يتحقق بمجرد أتخاذ المزيد من الإجراءات الردعية أو فرض القيود والضغوطات، بل يقوم على بناء حياة سياسية سليمة تعزز مستوى الرضا الشعبي والثقة في المؤسسات السياسية والدولة والمجتمع، مما يساهم في بث الأمن والطمأنينة، وبالتالي تحقيق الاستقرار، ويشكل الاقتصاد دوراً جوهرياً في تحقيق الاستقرار السياسي، إذ يسهم النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة في تقليل التوترات الاجتماعية والاضطرابات السياسية، فالدول التي تتمتع باقتصاد قوي ومستدام قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها، مما يقلل من احتمالية اندلاع الأزمات وعدم الاستقرار السياسي، في المقابل، قد تمتلك بعض الدول ترسانة عسكرية ضخمة وأجهزة أمنية متطورة، إلى جانب مظاهر القوة المادية، إلا أن استقرارها السياسي يبقى هشا، وسرعان ما يتعرض للتداعي والاهتراء عند مواجهة الضغوط أو التحولات، وعلى العكس، هناك دول تحظى باستقرار مقبول أو متين، وتتمكن من مواجهة الأزمات والتحديات بإمكاناتها الذاتية، رغم عدم امتلاكها قوة عسكرية ضخمة أو أجهزة أمنية متطورة، وكأن الدول ذات البنيات السياسية الهشة تعوض ضعفها الداخلي بالاعتماد المفرط على القوة العسكرية والأمنية، مع أن القمع لا يصنع استقرارا، بل يزيد من أسباب التوتر السياسي والاجتماعي، وربما يؤدي إلى تفجر الأوضاع (العثماني، 2010).

وبذلك فإن السياسات العامة الاقتصادية الفعالة تُعدّ ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار السياسي، إذ إن السياسات العامة الاقتصادية الرشيدة تسهم في تنمية الاقتصاد وتحسين مستويات المعيشة، مما يعزز ثقة المواطنين في النظام السياسي ويخلق بيئة مستقرة قادرة على مواجهة التحديات. كما لابد من التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة في عملية صنع السياسات ومتابعتها وتقييمها باستمرار لضمان تحقيق الأهداف المرجوة في ظل التغيرات المستمرة في البيئة السياسية والاجتماعية.

المبحث الثاني: العلاقة التفاعلية بين صنع السياسات العامة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي

ثمة علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي والوضع السياسي والأمني في المجتمع، فالنمو الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على قلة الأخطار الناجمة عن حالة عدم الاستقرار السياسي، ذلك أن الاستثمارات تتدفق على المجتمع بشكل ثابت وغير متراخٍ إن قلت تلك الأخطار، فيما تُفرض ضرائب مالية إضافية على الدولة لتغطية نتائج تلك الأخطار إن وجدت، كما إن الأخطار

السياسية هي الأكثر تأثيراً على الوضع الاقتصادي في المجتمع؛ لأنها لا تشجع على الاستثمار والإبداع والنمو وفتح آفاق مستقبلية نحو اقتصاد مزدهر في المجتمع (نعمة، 2012).

وقد اختبرت دراسة الباحثين الهولنديين (Haan And Siermann) عام ١٩٩٦، وجود أثر سلبي لعدم الاستقرار السياسي وغياب الحرية السياسية على النمو الاقتصادي، باستخدام عينة من ٩٧ دولة باستبعاد الدول المصدرة للبترول، خلال الفترة بين (١٩٩٣ – ١٩٨٨) وتوصلت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي أدى إلى تخفيض معدلات النمو في إفريقيا، كما إن استمرار عدم الاستقرار السياسي أدى إلى تخفيض معدلات الاستثمار في الدول الآسيوية (de Haan, 1996).

وبحثت دراسة للعالم الاقتصادي في افريقيا "اوغستين فوسو" (Fosu-2001) الروابط المشتركة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، واستخدمت الدراسة للفترة (١٩٦٠–١٩٨٦) البيانات المتعلقة بالأحداث المختلفة للانقلابات في دول إفريقيا (جنوب الصحراء) وهو مصطلح يستخدم لوصف المنطقة من القارة الإفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، وتوصلت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي أعاق النمو الاقتصادي في هذه الدول كما أشارت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي يخلق بيئة غير آمنة للاستثمار، يقلل الثقة، ويضعف المؤسسات الاقتصادية (Fosu, 2001).

وقامت دراسة أخرى للباحث الأردني حازم زريقات (Zureiqat، 2005)، بتحليل العلاقة بين السياسة الاقتصادية والاستقرار السياسي، إذ استخدمت الدراسة مؤشرات اقتصادية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً لأداء السياسة الاقتصادية، في حين اعتُمد ترتيب الدول وفقا لمستوى الديمقراطية بوصفه مؤشراً على الاستقرار السياسي، وشملت الدراسة بيانات 25 دولة خلال الفترة (1985 – 2002)، موزعة على خمس مناطق جغرافية: إفريقيا، أوروبا الوسطى، أمريكا الجنوبية، جنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود دليل معنوي يؤكد صحة الفرضية القائلة إن ضعف الأداء الاقتصادي أو(فشل السياسات الاقتصادية) يُسهم في تراجع الاستقرار السياسي، كما لم تجد الدراسة دلائل معنوية على وجود علاقة سببية تبادلية واضحة بين السياسات الاقتصادية والاستقرار السياسي داخل النموذج المستخدم، مما يشير إلى أن العلاقة قد تكون معقدة وتتأثر بعوامل وسياقات أخرى (الحنفي، 2022).

وتظهر التجارب الواقعية في العديد من الدول أن هناك علاقة متبادلة ووثيقة بين السياسة الاقتصادية والاستقرار السياسي، فالتطورات السياسية، سواء كانت اضطرابات أو إصلاحات، تترك أثراً مباشراً على المسار الاقتصادي من حيث معدلات النمو، وحجم الاستثمارات، وتوزيع الموارد وفي المقابل، فإن السياسات الاقتصادية التي تتسم بالفعالية والعدالة والقدرة على تلبية احتياجات المواطنين تُسهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار السياسي والحد من التوترات الاجتماعية، إذ إن تدهور الأوضاع الاقتصادية، مثل تفاقم البطالة أو ارتفاع معدلات التضخم أو اتساع فجوة التفاوت الاجتماعي، كثيراً ما يؤدي إلى اضطرابات سياسية وسخط شعبي، في حين تُعد السياسة الاقتصادية الرشيدة أداة استراتيجية لامتصاص الأزمات، وتحقيق التنمية، وترسيخ شرعية النظام السياسي. ومن هذا المنطلق، تتجلى العلاقة التفاعلية بين الطرفين، حيث يؤثر كل منهما في الآخر ضمن دورة مستمرة من التأثير والتأثر (الحنفي، 2022).

بعبارة أخرى، هناك علاقة وثيقة بين فعالية السياسة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي، إذ إن غياب أحدهما يؤدي بالضرورة إلى غياب الآخر، مما ينعكس سلباً على العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة، فلا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية دون أن يشعر المواطن بالاستقرار السياسي، ولا يمكن ترسيخ هذا الاستقرار دون وجود سياسات اقتصادية عادلة تضمن الإنصاف والمساواة، وتعزز الشراكة المجتمعية، وتكفل الحقوق والواجبات ضمن إطار ديمقراطي فاعل، وإن جوهر التنمية لا يقتصر على النمو الاقتصادي فحسب، بل يشمل تحقيق العدالة الاجتماعية التي تُعد حجر الزاوية في بناء مجتمع مستقر سياسياً، فالاستقرار

السياسي هو الأساس الذي يُمكّن الدولة من تنفيذ سياسات تنموية ناجحة، ويُحفّز بيئة الأعمال، ويشجع الاستثمار في مختلف القطاعات الحيوية، ما ينعكس إيجاباً على رفاهية المواطنين وتعزيز ثقتهم بمؤسسات الدولة (مسعود، 2017).

في المقابل، تؤدي الصراعات السياسية، والانقسامات المجتمعية، والتفاوت في توزيع الثروات إلى زعزعة الاستقرار السياسي، وتقويض فرص النمو الاقتصادي، بل وقد تمتد آثارها لتشمل دول الجوار وتؤثر على الأمن الإقليمي والدولي. ومن هنا، فإن تبني سياسة اقتصادية متوازنة تُراعي العدالة في توزيع الموارد، وتُعزز التفاهم والتعايش بين مكونات المجتمع، هو الطريق الأمثل نحو ترسيخ الاستقرار السياسي، وضمان ديمومة التنمية وبناء الدولة القادرة على مواجهة التحديات وتحقيق طموحات المجتمع (مسعود، 2017).

كما يرتبط مبدأ العدالة في توزيع الثروة ارتباطا وثيقا بالاستقرار السياسي الذي يشير إلى حالة السلم وغياب العنف السياسي، فغياب العدالة وزيادة حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات يؤدي إلى الحرمان النسبي والذي بدوره يؤدي إلى الشعور بالإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي والغضب الاجتماعي والسخط العام على المستوى الجماعي، مما يدفع الجماعات إلى العنف ضد النظام وقياداته مما ينتج عنه حالة من عدم الاستقرار، وأمام هذه الحالة يتوجب على الحكومات أن تحترم مبدأ العدالة في التوزيع تجنبا للعنف وللغضب المجتمعي وتحقيقاً للاستقرار السياسي بعيداً عن التمييز العنصري أو الديني أو السياسي، أما إذا استمر التفاوت الاقتصادي والاجتماعي فسيؤدي ذلك فضلا عن ما سبق إلى غياب الاستقرار السياسي من خلال انفجار التناقضات والانقسامات القائمة مما يقود إلى اضطرابات عنيفة في أشكال شتى، كالحركات الانفصالية والحروب الأهلية (شنين، 2013).

وتعد العلاقة بين السياسة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي من القضايا الجوهرية التي تستحق دراسة معمقة من منظور تحليلي وتطبيقي، إذ إن الاستقرار السياسي لا يتحقق بمعزل عن أسس اقتصادية متينة، فالسياسات الاقتصادية الرشيدة تمثل أحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها مفاهيم الاستقرار والاستدامة، لكونها تُعنى بإدارة الموارد، وتوزيع الأدوار، وتنسيق المصالح داخل المجتمع، بما يضمن الإنصاف والتوازن في ظل النظام السياسي القائم، وحين يُعترف بأن تحقيق الاستقرار السياسي هو عملية شاملة تتقاطع مع مختلف أوجه النشاط في المجتمع، فإن السياسة الاقتصادية تصبح أداة مركزية في بناء الإنسان وتطوير قدراته وإطلاق طاقاته نحو العمل والإنتاج، فضلاً عن حسن توظيف الموارد المادية والبشرية بطريقة مستدامة لذا، فإن الاستقرار السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار الاقتصادي، فغياب أحدهما يؤدي إلى خلخلة الآخر نسبياً، والعكس صحيح (الحاج، 2024).

وفي هذا السياق، فإن السياسة الاقتصادية الناجحة لا تقتصر على تحقيق مؤشرات النمو، بل تتعداها إلى ضمان الاستدامة الاجتماعية والعدالة التوزيعية وتحقيق الرفاهية، وهي عناصر تمثل قاعدة صلبة لتعزيز الاستقرار السياسي، فلا يمكن تصور نظام سياسي مستقر في ظل غياب التوزيع العادل للثروة أو تفاقم الفجوات الاجتماعية أو فشل المؤسسات الاقتصادية في أداء وظائفها، ومن أجل أن تثمر السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار السياسي، فإن الأمر يتطلب شرطين أساسيين: أولاً، إزالة العوائق التي تمنع تفعيل القدرات الذاتية الكامنة في النظام السياسي؛ وثانياً، بناء مؤسسات اقتصادية وإدارية فاعلة تدعم تطوير هذه القدرات وتوجهها نحو تحقيق أهداف تنموية مستدامة (الحاج، 2024).

ففي ظل الأمن والاستقرار يكون الازدهار، وتتسع دائرة الاستثمار لتشمل كل القطاعات الحيوية في البلاد، وتنفذ المشاريع التي تمد اقتصاد البلاد بالأرباح، وتجني الدولة والمواطنين منها فوائد جمة، أما التوتر والصراع السياسي داخل الدولة فهو تهديد الاستقرار السياسي والتناغم الاجتماعي داخل الدولة، بل تتعدى ذلك لتهدد دول الجوار، وتؤثر على الاستقرار الدولي، فثقافة حب الوطن والتفاهم على عدم التعرض للوحدة الوطنية، ويسعى جميع الأفراد في المجتمع للحيلولة دون وقوع صدامات أو نزاعات قبلية أو دينية أو اثنية، من أن يتعرض التناغم الاجتماعي والتعايش السلمي والاستقرار السياسي للخطر ويلغي روح التعاون، وقبول

الشراكة مع الآخر، وتقاسم عوائد النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل للثروات بين أفراد المجتمع فكل ذلك يسهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار السياسي داخل الدولة (مسعود، 2017).

إن العلاقة و التأثير المتبادل بين العوامل الاقتصادية والاستقرار السياسي هي علاقة ذات طابع تشابكي معقد فقد تظهر آثار هذه العلاقة بشكل مباشر أو غير مباشر و على المدى القصير أو البعيد، فالانتعاش الاقتصادي لبلد ما يساعد على استقرار النظام السياسي فيه، بينما تؤثر المصاعب الاقتصادية بشكل سلبي في درجة قبول الشعوب نظم الحكم السائدة في بلادها، ومن جانب آخر، نلاحظ أن الاستقرار السياسي بعد عاملاً رئيساً من العوامل المساعدة على الانتعاش الاقتصادي، وبالعكس فعندما تعصف المشكلات السياسية ببلد ما ينعكس ذلك بجلاء واضح على الأداء الاقتصادي للبلد وعموما تعد العوامل الاقتصادية احد الاسباب الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي (حميد، 2025).

ثمة علاقة مرتبطة بين ظاهرة الاستقرار السياسي وظاهرة النمو والتقدم الاقتصادي في المجتمع وعليه فإن الاستقرار السياسي هو مفتاح التطور والتنمية؛ ذلك أنه يؤثر على جميع النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ومن هنا تكمن أهميته الكبرى، والاستقرار الاقتصادي هو السياسة التي تُجنب الدول مخاطر التعرض لأية هزات اقتصادية أو مالية، وتمكن الدول من التغلب علي التقلبات والتغيرات الحادة في النشاط الاقتصادي وأسعار الصرف والفائدة ومعدلات التضخم وأسواق المال وتوفير فرص العمل، حيث تزيد هذه التقلبات من مستويات عدم التيقن، وتؤثر سلباً على مستويات قدرة الدول علي جذب الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم فمن الأهمية بمكان التأكد من قدرة اقتصادات العالم المختلفة على تعزيز فرص النمو الاقتصادي للحيلولة دون وقوع تقلبات من شأنها الإضرار بالاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة (حميد، 2025).

وتعد السياسة الاقتصادية إحدى الأدوات الرئيسة التي تُسهم في تحقيق الاستقرار السياسي، لكونها تنعكس بشكل مباشر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، فالقرارات الاقتصادية المدروسة، كالتحكم في الإنفاق العام، وتحفيز الاستثمار، وتوزيع الموارد بعدالة، تُساعد في خلق بيئة مستقرة تُعزّز الثقة بالنظام السياسي، وعلى العكس، فإن غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة، وانتشار الفساد، وغياب الأطر القانونية، يؤدي إلى تدهور التنمية وتفاقم الأزمات، ما ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي، كما يُعد ضعف التخطيط الاقتصادي وتداخل السياسة بالمصالح الشخصية في البلدان النامية، من أبرز معوقات التنمية، إذ يؤدي ذلك إلى عزوف المستثمرين، وهروب رؤوس الأموال، وتراجع مؤشرات النمو، مما يُكرّس حالة من عدم الاستقرار السياسي لذا، فإن نجاح السياسة الاقتصادية يُمثل عاملاً حاسماً في بناء الثقة السياسية، وضمان بيئة مستقرة تدعم التنمية المستدامة وتُسهم في تحقيق التماسك الاجتماعي والسياسي (طاهر، 2025).

كما تعد العدالة في توزيع الثروة من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي، إذ إن غيابها يؤدي إلى تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، مما يخلق شعوراً بالحرمان والإحباط لدى الأفراد، ويؤدي إلى السخط الجماعي والعنف السياسي، وبالتالي زعزعة الاستقرار، وتسهم السياسات الاقتصادية العادلة في تعزيز الاستقرار من خلال معالجة الفقر، وتقليص التفاوت الاجتماعي، وضمان تكافؤ الفرص في العمل والملكية والخدمات، كما أن تحقيق العدالة الاقتصادية يتطلب إعادة توزيع الدخل وتمكين الفئات المحرومة، وهو ما يعزز شعور المواطنين بالإنصاف والمشاركة، ويخلق بيئة اجتماعية أكثر تماسكاً واستقراراً سياسياً (مسعود، 2017).

وقد أجمعت الأدبيات الاقتصادية على أن هناك علاقة تفاعلية قوية بين السياسات الاقتصادية والاستقرار السياسي، إذ يُعد كلٌّ منهما شرطاً لتحقيق الآخر، وركيزة أساسية للنمو الاقتصادي المستدام فالاستقرار السياسي يُوفّر بيئة ملائمة لتطبيق السياسات الاقتصادية الفعالة، في حين تسهم السياسات الاقتصادية الرشيدة في دعم هذا الاستقرار من خلال تقليص الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز المشاركة الاقتصادية، وتبرز أهمية هذه العلاقة بوضوح في تجارب العديد من دول أوروبا وآسيا

الوسطى، إذ ساهمت السياسات الاقتصادية المنفتحة، المعتمدة على أدوات مالية ونقدية مرنة، في تحسين بيئة الأعمال، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وتنمية مهارات العمال، وتطوير التكنولوجيا ومع ذلك، وهذه الإنجازات لم تكن لتتحقق دون توافر بيئة من الاستقرار السياسي الخالي من الصراعات، والقائم على إصلاحات اقتصادية ومؤسساتية تضمن العدالة والمشاركة (واخرون، 2021).

وتعد العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي من العلاقات الأساسية في علم الاقتصاد السياسي، إذ يُسهم الاستقرار السياسي في خلق بيئة آمنة ومحفزة للاستثمار والإنتاج، فكلما تمتع المجتمع بمستوى عالٍ من الاستقرار السياسي، زادت ثقة الفاعلين الاقتصاديين، مما يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وتحسين فرص العمل، وزيادة معدلات النمو، إن وجود حكومة مستقرة وفعالة يُساعد على تطبيق السياسات الاقتصادية بكفاءة، ويوفّر مناخاً ملائماً للإبداع والابتكار، ويُقلل من المخاطر المرتبطة بعدم اليقين السياسي ومن ثَمَّ، فإن الاستقرار السياسي يُعدّ شرطا ضروريا لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة (Lge, 2024)، وإن تجربة اليابان تجسد هذه العلاقة تحت قيادة رئيس الوزراء شينزو الذي أطلق عدة إصلاحات اقتصادية طموحة، فالاستقرار السياسي الذي تمتعت به حكومته وفر الأساسَ اللازم لنجاح هذه الإصلاحات، إذ إن وجود حكومة مستقرة وفعالة ساعد على تطبيق السياسات الاقتصادية بكفاءة، وهو ما يتجلى بوضوح في محاور الإصلاح الثلاثة؛ أولا: تعزيز الإنتاجية إذ تركز على رفع كفاءة العمل والإنتاج داخل الاقتصاد الياباني، فالحكومة اعتمدت على تغيير أساليب العمل وتشجيع الشركات على توزيع أفضل للقوى العاملة، وكان التركيز على مواكبة التطور التكنولوجي ورفع مهارات العمال، الهدف كان زيادة الإنتاج دون زيادة ساعات العمل، عن طريق الابتكار والتنظيم، ثانيا: دفع الابتكار والتجارة، إذ نفذت الحكومة إصلاحات هيكلية في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى اللي كانت محمية سابقًا من المنافسة، وتم تحرير التجارة وتوقيع اتفاقيات دولية مثل اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ، كما شجعت الدولة الشركات على الاستثمار في البحث والتطوير والتقنيات الحديثة، ثالثا: سعت الحكومة إلى تهيئة بيئة صديقة للأعمال عبر تقليل البيروقراطية وتسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي، وتم تعزيز حوكمة الشركات لتحسين الشفافية والمساءلة، والتركيز كان على رفع كفاءة الإدارة وزيادة عدد الشركات الناشئة (ابينوميكس، 2016).

وتؤكد العديد من الدراسات أن الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة لهما تأثير إيجابي مباشر على النمو الاقتصادي، من خلال تعزيز سيادة القانون، وتحقيق الشفافية، والمساءلة، والاستخدام الفعّال للموارد، فعندما تتمكن الدولة من توفير الخدمات الأساسية بكفاءة، ينعكس ذلك على تحسين الأداء الاقتصادي، كما يُعد كل من تراكم رأس المال البشري والمادي من القنوات الأساسية التي يُنقل عبرها تأثير الاستقرار السياسي نحو النمو كذلك، فإن وجود مؤسسات مستقرة وأنظمة سياسية واضحة يقلّل من المخاطر، ويعزز ثقة المستثمرين، ويشجع على زيادة الاستثمارات، مما يؤدي إلى تحسن في الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير والطويل، ورغم الفوائد العامة، هناك من يرى أن الاستقرار السياسي إذا استمر في إطار هيمنة سياسية مطلقة دون تجديد أو منافسة، قد يؤدي إلى نوع من الجمود ويؤثر سلباً على النمو على المدى البعيد ومع ذلك، فإن الاستقرار المصحوب بالإصلاحات والتكيف مع المتغيرات يعزز البيئة الاستثمارية ويدعم التنمية الاقتصادية (Singha, 2022).

لذا يُعد الاستقرار السياسي من العوامل الجوهرية التي تُسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، إذ يساعد على خلق بيئة آمنة ومستقرة تُشجع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتُعزز من ثقة الفاعلين الاقتصاديين في السياسات العامة. فغياب التوترات السياسية، واستمرار الحكومات، وفعالية المؤسسات، كلها عوامل تسهم في استقرار الأسواق، وتقليل المخاطر، وتحفيز الأنشطة الإنتاجية، وقد أشار العالم الأمريكي كوفمان (Kaufmann) في دراسته حول الحوكمة والتنمية إلى أن الدول التي تتمتع بمستويات عالية من الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة تشهد معدلات نمو اقتصادي أعلى مقارنة بالدول التي تعاني من اضطرابات سياسية أو ضعف مؤسسي، كما أكد أن الاستقرار السياسي يعزز من فعالية الحكومة في تقديم الخدمات العامة، ويقلل من الفساد ويوفر

مناخا ملائما للنمو، ومن جانب آخر فإن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تراجع الاستثمارات، وهروب رؤوس الأموال، وضعف في ثقة المستثمرين، مما ينعكس سلباً على الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التنمية .(Daniel Kaufmann, 2007)

بشكل عام يمكن القول: إن العلاقة بين صنع السياسات العامة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي تقوم على أساس من التأثير المتبادل؛ فالسياسات الاقتصادية الرشيدة تساهم في تقليل معدلات الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي، مما يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع، ويقود نحو بيئة سياسية أكثر استقراراً، بالمقابل يُعد الاستقرار السياسي شرطاً ضرورياً لتنفيذ السياسات الاقتصادية بكفاءة واستمرارية دون انقطاع أو صراع، وهو ما يهيئ بيئة مواتية للنمو والاستثمار والتنمية.

ويظهر هذا التفاعل أن غياب الاستقرار السياسي يُضعف فاعلية السياسات الاقتصادية، بينما يُسهم وجوده في دعم وتثبيت تلك السياسات وتحقيق نتائجها المرجوة، لذا فإن العلاقة بين الطرفين ليست خطية أو أحادية الاتجاه، بل علاقة دائرية تفاعلية، يُغذي فيها كل طرف الآخر بشكل مباشر وغير مباشر.

المبحث الثالث: تأثير السياسات العامة الاقتصادية في الاستقرار السياسي في اليابان

يتناول هذا المبحث تحليل الكيفية التي أسهمت بها السياسات الاقتصادية في ترسيخ الاستقرار السياسي، من خلال دراسة تأثيرها على النمو والمعيشة العامة، ثم البحث في انعكاسات فترات الركود الاقتصادي على المشهد السياسي، وأخيراً إبراز دور العوامل الثقافية والاجتماعية في دعم الاستقرار داخل المجتمع الياباني في مواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة.

أولا: إسهام السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار السياسي النسبي في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية: اتبعت الحكومة اليابانية سياسات اقتصادية دقيقة وموجهة لتحقيق النمو والاستقرار الداخلي، كان من أبرزها إدارة ملف الاستثمار الأجنبي بأسلوب متدرج ومتوازن فخلال السنوات الأولى، انتهجت الحكومة سياسة تقييدية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ فضّلت الحصول على التكنولوجيا الأجنبية عبر تراخيص الإنتاج وإرسال البعثات العلمية إلى الخارج، بدلاً من السماح بتغلغل رؤوس الأموال الأجنبية في السوق المحلية، وهذا التوجه ساعدها على نقل التكنولوجيا دون فقدان السيطرة على قطاعاتها الحيوية، ما عزز استقلالها الاقتصادي والسياسي في مرحلة إعادة الإعمار، وبدأت اليابان بتخفيف القيود تدريجياً، فسمحت للأجانب بالاستثمار المباشر بشرط التنازل عن بعض الضمانات التي كانت تتيح لهم تحويل الأرباح إلى الخارج، وقد هدف هذا الإجراء إلى الحفاظ على احتياطيات اليابان من العملة الأجنبية، في وقت كانت البلاد بأمسّ الحاجة إليها لتحقيق التوازن المالي، كما فرضت الحكومة قيوداً على خروج رؤوس الأموال إلى الخارج لتشجيع الادخار والاستثمار المحلي، الأمر الذي أسهم في تحفيز النمو الصناعي وتوسيع فرص العمل (المجيد، 2020).

بعد استعادة اليابان لسيادتها عام 1952، سعت الحكومة لتعزيز تجارتها الخارجية، خصوصا مع الدول العربية، لأن اليابان كانت تفتقر للمواد الأولية والطاقة اللازمة لتطوير صناعاتها، وعليه أرسلت بعثة تجارية في شباط 1953، لعدد من الدول العربية بهدف توسيع التبادل التجاري، ركّزت على رفع المستوى التقني للإنتاج وتطوير صناعات عالية الجودة، وهذا احتاج منشآت صناعية أكبر وطاقة أكبر. لذلك ارتفع استيراد اليابان من النفط الخام والغاز الطبيعي من الدول العربية، مقابل تصدير السلع والمعدات الصناعية لها، ومع تزايد استهلاك اليابان للطاقة، توسّع نشاط الشركات اليابانية أكثر داخل الدول المنتجة للنفط (عكار).

هذه العلاقة التجارية وفّرت لليابان مصادر طاقة مستقرة ودخلا تجارياً ثابتاً، مما دعم استمرار النمو الصناعي والاقتصادي، وبدوره أسهم في تعزيز الاستقرار السياسي داخل اليابان، لأن النمو الاقتصادي خفّض الأزمات الداخلية ورفع الثقة بالدولة.

مع دخول الستينيات تبنت اليابان سياسات تحرير اقتصادي تدريجية، فبدأت برفع القيود عن الاستثمارات الأجنبية في الصناعات التي أصبحت قادرة على المنافسة الدولية، وخلال الفترة ما بين 1967 و1976 تم السماح بالاستثمار الأجنبي المباشر في معظم القطاعات، باستثناء بعض الصناعات الاستراتيجية كالمناجم والزراعة وصيد الأسماك، وقد ساعد هذا الانفتاح المدروس

على تعزيز الثقة الدولية بالاقتصاد الياباني ورفع مكانة البلاد في النظام الاقتصادي العالمي، كما عملت اليابان على تحرير التجارة الخارجية وخفض الرسوم الجمركية على الواردات لتشجيع التبادل التجاري، مما جعلها ثاني أقل دولة صناعية من حيث القيود الجمركية، هذه السياسات لم تعزز النمو فحسب، بل أسهمت في تحقيق استقرار سياسي دائم، إذ دعمت شرعية النظام الحاكم من خلال تحسين مستويات المعيشة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز مكانة اليابان الدولية بوصفها قوة اقتصادية كبرى (دوريل–فير، 2010).

كان المجتمع الياباني مدمّر اقتصاديا واجتماعيا، وهو ما خلق بيئة أجبرت اليابان على قبول إصلاحات اقتصادية عميقة، فسياسات الاحتلال الأمريكي مثل مصادرة رؤوس الأموال الكبيرة، الإصلاح الزراعي، وفرض الضرائب على الثروة، أدت إلى تقليص الفوارق الطبقية وتحقيق توزيع أكثر عدالة للموارد، كذلك أسهم دعم القطاع الصناعي لاحقاً، وإنعاش الصناعة، وتنظيم النقابات العمالية، وإعادة بناء النظام التعليمي، في خلق قاعدة اجتماعية مستقرة، مما قلّل الاحتقان وأوجد مصالح اقتصادية مشتركة بين المجتمع والدولة، وبذلك أسهمت هذه السياسات الاقتصادية في تحقيق استقرار سياسي طويل الأمد، إذ أصبح النمو الاقتصادي والتنمية هما المسار البديل عن التوجه العسكري السابق، وتحوّل المجتمع الياباني إلى نموذج يقوم على التجارة السلمية والمؤسسات الديمقراطية بدلاً من النزعات التوسعية والحروب (رايشاور، 1989).

اعتمدت اليابان سياسة اقتصادية تسمى "نظام الإنتاج ذو الأولوية" والتي ركزت على توجيه الموارد النادرة إلى عدد محدود من الصناعات الأساسية، مثل الصلب والفحم والنفط الثقيل والمطاط، بهدف إعادة تشغيل الاقتصاد من الأساس، هذه السياسة التي دعمها البروفسور الاقتصادي الياباني "أريساوا" مع حكومة (يوشيدا) رئيس وزراء اليابان آنذاك (1946–1954)، وجعلت الإنتاج خصوصاً في قطاع الفحم يتحول إلى حملة وطنية، وشجعّت الدولة العمال، وقدمت دعماً مالياً وسكنياً لعمال مناجم الفحم، ونجاح هذا النظام أدى إلى ارتفاع إنتاج الفحم تقريبًا للهدف المحدد، مما سمح بتشغيل باقي القطاعات الصناعية تدريجياً، وبالتالي بدأت عملية تعافي اقتصادي حقيقي منذ 1947 (Ohno, 2006).

هذا الانتعاش الصناعي السريع خلق ثقة داخل المجتمع، ووفّر فرص عمل، وخفّض التوترات الاجتماعية بعد سنوات الحرب والدمار، ومع توسّع الإنتاج وتحسن معيشة الناس، أسهم ذلك في بناء أساس اقتصادي قوي، وبالنتيجة دعم الاستقرار السياسي داخل اليابان.

بعد صدمة النفط الأولى، اضطرت اليابان لتغيير سياساتها الاقتصادية، فتم تشديد السياسة النقدية للسيطرة على التضخم، وبدأ بنك اليابان باعتماد منهج نقدي يقوم على ضبط نمو المعروض النقدي لمنع ارتفاع الأسعار وفي الوقت نفسه قامت الحكومة بإصلاحات هيكلية لتقليل استهلاك الطاقة، خاصة داخل الصناعات الثقيلة، ودعمت التحول نحو إنتاج يعتمد على التكنولوجيا العالية وكفاءة الطاقة، مع مرور الوقت أصبحت اليابان من أكثر الدول الصناعية كفاءة في استخدام الطاقة، وصارت منتجاتها كصناعة السيارات الاقتصادية، تنافس عالميا وتدخل أسواق كبرى مثل السوق الأمريكية، هذه النجاحات الصناعية الداعمة للنمو، ونجاح السيطرة على التضخم، أدت إلى تعزيز الثقة العامة بالدولة والسياسات الاقتصادية(Ohno, 2006) .

وشهدت اليابان في أواخر الستينيات توسعاً صناعياً سريعاً، خصوصاً في قطاع السيارات والإلكترونيات، إذ ارتفع إنتاج السيارات بشكل كبير، وأصبحت نسبة عالية منه موجهة للتصدير، كما تحولت صناعة التلفزيونات من الأبيض والأسود إلى الملونة، ونمت صناعة الحاسبات الإلكترونية بسرعة بسبب التطور التقني وانخفاض التكاليف، هذا التنوع الصناعي ترافق مع توسع في صناعات أخرى جديدة مثل الألمنيوم ومواد البناء وآلات البيع وغيرها، نتيجة زيادة الطلب على الإسكان والمباني والبنى التحتية، هذا النمو الصناعي لم يكن مجرد توسّع اقتصادي، بل شكّل ركيزة للاستقرار السياسي في اليابان، لأنه (العامري، 2016):

1. خلق فرص عمل واسعة ورفع الدخل الفردي.
2. عزز الثقة بين الدولة والقطاع الخاص عبر نتائج اقتصادية ملموسة.

3. قلّل من الاحتقان الاجتماعي المرتبط بالبطالة والفقر.
4. دعم موارد الدولة عبر الصادرات، مما سمح بتمويل سياسات اجتماعية وتنموية.

وبذلك أسهمت هذه التحولات الصناعية في ترسيخ الاستقرار السياسي عبر إنتاج نمو اقتصادي مستمر ومقبول اجتماعيا، وفق صيغة "شرعية الإنجاز" وليست فقط شرعية سياسية أو أيديولوجية

ومنذ منتصف الخمسينيات بدأت اليابان تدخل بقوة في ثورة تكنولوجية صناعية، شملت الإلكترونيات والبتروكيماويات والميكنة، بالتوازي مع إصلاحات التعليم التي رفعت مستوى المهارات التقنية داخل المجتمع، هذا التطوير مكّن اليابان من التحول من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة والمتقدمة، وخَلَق قدرة إنتاجية تنافسية عالميا، وبحلول نهاية السبعينيات أصبحت اليابان مُصدّر عالمي رئيس للتكنولوجيا، إذ في عام 1977 وصلت صادراتها التكنولوجية إلى ثُمن صادرات التكنولوجيا في العالم، واستمرت النسبة بالارتفاع لاحقا، كما توسع استخدام الروبوتات والأنظمة المتطورة في الإنتاج، وتم تعزيز البحث العلمي والابتكار في مجالات مثل الكمبيوتر والتكنولوجيا الحيوية، وهذه الخطوات قللت اعتماد اليابان على المواد الأولية، وسمحت لها باقتحام أسواق جديدة بمنتجات عالية القيمة، هذا التطور التكنولوجي أسهم في توفير نمو اقتصادي مستمر ودخل تجاري ثابت، مما رفع مستوى الرفاه الاقتصادي، وقلل التوترات المجتمعية، وعزز ثقة المواطنين بالدولة وبالتالي دعم الاستقرار السياسي (درويش، 1994).

اتّسم هيكل الصناعة اليابانية بتركيز الشركات الكبرى على إنتاج منتج واحد أو خط منتجات محدد، مما سهل تعريف موقع كل شركة داخل صناعة واضحة وزاد من حدة المنافسة في السوق مع رغبة هذه الشركات في التركيز على الجوانب الجوهرية مثل الإنتاج والبحث والتطوير والتسويق، وأصبحت تعتمد على شبكات واسعة من الشركات الصغيرة لتقديم الخدمات الثانوية كالتخزين وصيانة المعدات وتصنيع القطع والشحن، وهذا الترابط بين الشركات الكبرى والصغرى خلق نظاماً صناعياً متماسكاً ومترابطاً قائماً على الاعتماد المتبادل، كما دعمت هذه البنية الصناعية سياسة التوظف الدائم، مما دفع الشركات اليابانية إلى انتقاء موظفين بعناية (خصوصاً الخريجين الجدد) وفق مدى توافقهم مع ثقافة المؤسسة واستعدادهم للنمو داخلها، مع تعزيز التدريب المستمر الذي يرافق الفرد طوال حياته الوظيفية ويجعله قادراً على اكتساب مهارات جديدة عند الحاجة، هذه المنظومة الصناعية القائمة على وضوح الصناعة، وترابط الشركات، واستقرار التوظيف وتطوير العامل أسهمت في خلق شعور بالأمان الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع الياباني، مما خفّض مستويات القلق بشأن البطالة أو فقدان الدخل، وعزّز الثقة بالمؤسسات الاقتصادية (احمد، 2011).

ثانيا: تحليل تأثير الركود الاقتصادي المطول على المشهد السياسي في اليابان واستقرار النظام: إنّ الركود الاقتصادي المطول الذي شهدته اليابان بعد انفجار فقاعة الأصول في بداية التسعينيات، لم يكن مجرد أزمة اقتصادية، بل ترك أثر مباشر على المشهد السياسي واستقرار النظام، إذ أدى تباطؤ النمو وارتفاع الدَّين العام وتراجع الثقة بالأسواق إلى تراجع ثقة المواطنين بالأحزاب التقليدية، وتصاعد النقد الشعبي للبيروقراطية اليابانية وصناع القرار، ومع ذلك ظلّ النظام السياسي الياباني مستقر نسبيا، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، من أهمها قوة المؤسسات السياسية، واستمرار الحزب الديمقراطي الليبرالي في بناء تحالفات سياسية داخل البرلمان، فضلا عن قدرة الحكومة على تبني سياسات معالجة تدريجية، مثل التحفيز المالي والتوسع النقدي، إلى جانب الإصلاحات البنيوية التي حاولت إعادة الثقة بالاقتصاد (Koo, 2009).

وبالعودة لما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد شهد الاقتصاد الياباني نمواً مرتفعاً ومستمراً لعدة عقود، إلا أن هذا المسار تغيّر جذريا خلال تسعينيات القرن العشرين، إذ دخلت اليابان في ركود اقتصادي طويل الأمد، فانخفض معدل النمو بشكل واضح مقارنةً بباقي الدول الصناعية المتقدمة، إذ إن مرحلة النمو السريع كانت قائمة على توسّع صناعي ضخم، وتطوير السوق الداخلي، واتّباع سياسة تجارية تصديرية مكثفة، مما أدّى إلى بناء قاعدة اقتصادية صناعية وخدمية متنوعة، فقد أصبحت اليابان واحدة من

أكبر منتجي السيارات والحديد والصلب والسلع التقنية عالية التصنيع خاصة الأجهزة الإلكترونية، في حين توسع قطاع الخدمات ليصبح القطاع الأكثر تأثيراً من حيث التوظيف وحجم الناتج المحلي الإجمالي، ويُفسّر تركيز اليابان على التجارة الدولية بارتباطه بندرة الموارد الطبيعية اللازمة لاقتصاد صناعي بهذا الحجم، خصوصًا الوقود الأحفوري والمعادن، فضلا عن محدودية الأراضي الصالحة للزراعة، الأمر الذي جعل اليابان مضطرة لاستيراد نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية، غير أنّ هذه الخلفية تُعد مدخلًا مهمًا لفهم عمق الصدمة التي سببها الركود في التسعينيات، فوجود اقتصاد اعتمد لعقود على نمو متسارع جعل التراجع الاقتصادي يمثل تحدياً سياسياً بنيوياً؛ إذ فرض ضغوطاً على حكومات تلك الفترة، وأصبح عاملاً مؤثراً في اختبار قدرة النظام السياسي على الحفاظ على الاستقرار، وإدارة التحولات الاقتصادية دون انهيار ثقة المجتمع بالدولة أو المؤسسات (الحافظ، 2024).

وأحد الجوانب الغريبة للأزمة المصرفية في اليابان وهو طول المدة التي استغرقتها السيطرة على المشكلة، كان حجم الفقاعة، وبالتالي كان حجم القروض المتعثرة الناتجة عنها هائلاً لدرجة أنها تجاوزت بكثير توقعات أي شخص في ذلك الوقت، ولم يبدأ اتخاذ تدابير جادة، بما في ذلك استخدام الأموال العامة، في محاولة لمنع المزيد من التدهور في الثقة في النظام المالي، إلا في مارس 1998، أي بعد ما يقرب من ثماني سنوات من انفجار الفقاعة (Nakaso, 2001)، بالرغم من حدة التباطؤ الاقتصادي بعد انفجار الفقاعة في بداية التسعينيات، إلّا أن الحكومة اليابانية وبنك اليابان اتخذوا سلسلة من السياسات النقدية والمالية التي أسهمت في منع انهيار النظام الاقتصادي والسياسي فخفض أسعار الفائدة بصورة تدريجية، ثم الانتقال إلى سياسة سعر الفائدة الصفري والتيسير الكمي، ساعد على استقرار الأسواق المالية ومنع تفاقم التوقعات الانكماشية، فضلا عن رفع الإنفاق العام وتحفيز الاقتصاد عبر شراء الأصول وضخ السيولة هذه الإجراءات، رغم بطئها النسبي، أسهمت في امتصاص صدمة الفقاعة وحافظت على استمرارية النظام السياسي دون اضطرابات حادة، وساعدت الدولة على عبور المرحلة الانتقالية وتجنب السيناريوهات الأكثر تطرفاً التي كان من الممكن أن تهدد استقرار النظام السياسي (PHILLIP Y. LIPSCY, 2013).

ولجأت الحكومة إلى خفض أسعار الفائدة بشكل متدرّج لتأمين سيولة رخيصة وتحفيز النشاط، كما عملت على تخفيض سعر الصرف الحقيقي؛ لكن المشكلة أنّ السلطات النقدية استنزفت تقريبا كل مجال المناورة المتاح في تخفيض الفائدة، إذ هبط معدل الخصم من حوالي 6.5% عام 1990 إلى حدود الصفر مع مطلع الألفية، وهذا أدّى إلى ما يشبه "مصيدة السيولة"، إذ أصبح ضخ سيولة إضافية لا يرفع الطلب الكلي، بل يتحول إلى أرصدة نقدية خاملة لدى الأفراد والشركات، وبمحاولة موازنة ذلك، تبنّت الحكومة اليابانية سياسة مالية توسعية من خلال حزم إنفاق، وإعفاءات، وتحفيزات اقتصادية وهي ساعدت فعلا في تحقيق تحسن نسبي في نمو الناتج، لا سيما هذا التحسن لم يعوّض الخسائر المتراكمة، كما رفعت هذه السياسات من مستويات العجز المالي إلى حوالي 8% من الناتج، وارتفع الدين العام إلى ما يفوق 140% من الناتج، إن فشل السياسات النقدية وضعف فعالية التحفيز المالي، رغم ضخامته، أضعف ثقة الشارع الياباني في قدرة الحكومات المتعاقبة على الإدارة الاقتصادية، وفتح الباب أمام تذبذب المشهد السياسي، وتغيّر في المزاج الانتخابي، وارتفاع نبرة النقاش حول جدوى التدخل الحكومي مقابل قوة السوق بالتالي، فإن الركود الاقتصادي الطويل لم يكن مجرد حالة اقتصادية، بل كان عاملا مركزيا في التأثير على استقرار النظام السياسي الياباني، وأنتج ضغطا جماهيريا وإعلاميا باتجاه إعادة النظر بأدوار الدولة والسياسة الاقتصادية في اليابان (فضل، 2008).

تبنت حكومة رئيس الوزراء الياباني (شينزو آبي) الجديدة نهجاً ثورياً يتضمن مبادرات جريئة كان يعتقد في السابق استحالتها أو عدم احتمالها، اعتمدت هذه السياسات على توسيع المعروض النقدي وتقديم حوافز مالية واسعة النطاق، مما يعد من أكثر تجارب السياسات الاقتصادية جرأة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تجهد الحكومة لتحقيق أهداف قابلة للقياس، مثل شراء أوراق مالية بقيمة 75 مليار دولار شهرياً، في محاولة لدعم الاقتصاد بضخ سيولة مكثفة، مع استهداف معدل تضخم حوالي 2% خلال عامين للحد من الانكماش المستمر، استجابت الأسواق المالية بارتفاع كبير في سوق الأسهم بنسبة 55%، وهبوط حاد في قيمة الين بأكثر من 20% مقابل العملات الأجنبية، مما يعكس تحولاً نوعياً في السياسات وانعكاسها على ثقة المستثمرين، وتحفّز

الارتفاع في الأسواق المستثمرين المحليين على زيادة الإنفاق، وهو ما يعزز استثمارات الشركات وارتفاع الأجور والرواتب في قطاعات الاقتصاد المختلفة، مما يسهم في استقرار النظام سياسياً عبر تعزيز النشاط الاقتصادي (العريان، 2013).

وفي إطار مواجهة آثار الركود وضعت الحكومة اليابانية برئاسة (شينزو آبي) حزمة من الإجراءات والسياسات الهادفة لإعادة تنشيط الاقتصاد وتعزيز الثقة بالسوق، وتركّز هذه التدابير على دعم النمو، وتحفيز الطلب، وتعزيز التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، ومن أهم هذه التدابير الآتي (Cabinet Decision Government of Japan, 2013):

1. إدارة مرنة للسياسة الاقتصادية والمالية.

أ. القضاء على التوقعات الانكماشية من خلال إظهار إرادة سياسية قوية والتزام واضح بإنهاء الانكماش في أسرع وقت ممكن.

ب. إعطاء الأولوية للمجالات التي تسهم في النمو المستدام ولديها القدرة على دعم الاقتصاد الياباني المستقبلي، مع التركيز بشكل خاص على التدابير التي يمكن أن يكون لها تأثير فوري على الاقتصاد أو تأثير كبير على خلق الطلب.

ت. تركيز الاستثمار العام على المشاريع التي تحمي حياة المواطنين وسبل عيشهم أو تسهم في نمو المناطق وإنعاشها.

ث. بناء إطار عمل لتعزيز التنسيق بين الحكومة وبنك اليابان. نتوقع بشدة تيسيرًا نقديًا قويًا من قبل بنك اليابان مع هدف واضح للتضخم، ومراقبة اتجاهات سوق الصرف الأجنبي بعناية ومعالجتها بشكل مناسب.

2. تنفيذ وتحقيق استراتيجية النمو

أ. تهدف إلى بناء أمة مشبعة بمفاهيم "الدولة الأكثر ملاءمة للأعمال التجارية في العالم"، و"دولة تتحقق فيها إمكانات الأفراد بالكامل وتنمو فيها فرص العمل والدخل"، و"اقتصاد هجين" مدفوع بمحركين للنمو يتكونان من "دولة موجهة نحو التجارة" و"دولة موجهة نحو الاستثمار الصناعي".

ب. تشجيع الاستثمار التجاري والابتكار، وتسهيل توسع الشركات اليابانية في الأسواق الخارجية، وتطوير أسواق جديدة من خلال هذه التدابير وزيادة فرص العمل، وتعزيز تنمية رأس المال البشري وزيادة فرص العمل لجيل الشباب، وتطوير بيئة يمكن فيها لمن فشلوا أن يتحدوا مرة أخرى.

ت. تطوير أنظمة لتنفيذ إصلاح تنظيمي ومؤسسي جريء في المجالات ذات إمكانات النمو المرتفع.

الركود الاقتصادي لم ينعكس فقط على مؤشرات النمو، بل أعاد تشكيل علاقة المجتمع بالدولة، وخلق ضغطا على النظام السياسي، ومع ذلك بقي هذا النظام مستقرا بفضل قوة مؤسساته وقدرته على تعديل أدواته الاقتصادية دون السقوط في أزمة سياسية.

ثالثا: دور العوامل الثقافية والاجتماعية في تعزيز الاستقرار السياسي في اليابان في ظل التحديات الاقتصادية: لقد بدأت اليابان في الواقع تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بدءاً من عام ١٨٦٨، أي منذ استلام السلطة من البرجوازية اليابانية، سلطة (الميجي)، إذ كانت لها قبل ذلك ثقافتها القومية المتميزة تماماً عن الثقافات الغربية الأوروبية والأمريكية، فقد نبتت تلك الثقافة الوطنية، وازدهرت في البلاد عبر قرون كثيرة متمثلة القيم المادية والروحية التي صاغتها شعوب الهند والصين وغيرها من شعوب الشرق العريقة، وقد ترعرعت الثقافة اليابانية الأصيلة في كنف قيم وعادات قومية راسخة لم تتصادم مع النزعة التطورية التجديدية، التي كانت تسعى لتكييف تلك القيم بما يتلاءم واحتياجات التقدم الاجتماعي الياباني، مع الإحاطة بالخصائص القومية لهذا الشعب في كل مرحلة ودرجة من مراحل تطوره التاريخي والاقتصادي والعلمي، فالبنيان الثقافي الياباني ذو الملامح المستقلة والمتفردة انطوى على نظام خاص من المفاهيم والتصورات عن العالم والإنسان والطبيعة المحيطة (شكر، 2010).

من ناحية أخرى استفاد اليابانيون من الجانب المضيء في فترة إصلاحات (الميجي)، خصوصاً الإصلاح التربوي والتعليمي، وما نجم عنه من تطورات مهمة في عملية النهوض مثل تعزيز دور الحكومة في التنمية، والتوسع في رفع الإنتاجية الزراعية، وبناء مؤسسات تعليمية متقدمة، وتكثيف التدريب المهني، وتمويل الأبحاث العلمية ورعايتها، والتطوير الصناعي، والحفاظ

على الوحدة الوطنية، وقد جنبت هذه الجوانب المضيئة النزعة الاقتصادية من الوقوع في شَرَكِ التغريب، مما أدى بها للحفاظ على وحدة اليابان وهويتها؛ لأنها لم تتأسس على رفض الماضي أو إحداث القطيعة مع آلياته الإيديولوجية؛ وإنما استلهمت التراث الياباني بطريقة تنم عن ذكاء حضاري متقد، واستخرجت منه حداثة يابانية جديدة تختلف في محتواها ومستواها عن حداثة الغرب، فالتنمية لا تكون مركبة إذا لم تشكل الثقافة مادتها الجوهرية، كما يُستعصى للوصول منها إذا لم تستوعب مادتها الثقافية، وهكذا أدركت اليابان أهمية رعاية الجذور الثقافية وتنميتها (بونعمان، 2012).

كما لعبت الجغرافيا اليابانية، باعتبارها مجموعة جزر شبه معزولة عن العالم، دوراً محورياً في تشكيل ثقافتها السياسية، فقد وفّرت العزلة الطبيعية حماية تاريخية، وقللت الاحتكاك الحضاري المباشر مع الخارج، مما عزّز شعور اليابانيين بالتمايز والخصوصية الثقافية، هذا الإحساس المتجذّر بهوية وطنية مميزة، فضلا عن الاعتقاد التاريخي بأن اليابان أرض مقدّسة ذات مكانة خاصة، أسهم في ترسيخ قيم الولاء والانضباط والعمل الجماعي، ومع الانفتاح على الغرب في العصر الحديث، لم تؤدِ مواجهة الثقافة الغربية إلى الذوبان فيها، بل تَرجَم اليابانيون العلوم والمعارف الغربية بشكل انتقائي، وحوّلوا التحدي إلى دافع لتعزيز روحهم القومية، وإثبات أنّ مكانتهم لا تقل عن القوى الكبرى، هذه الخصوصية الثقافية المتماسكة كانت أحد ركائز الاستقرار السياسي والاجتماعي في اليابان، خلال فترات الأزمات الاقتصادية، لأنها حافظت على وحدة المجتمع وثقته بذاته وبمؤسساته، وأبقت التركيز موجهاً نحو العمل والتنمية كوسيلة لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية (الخطيب، 1994).

ولعبت الثقافة في اليابان دوراً محورياً في كل من الحياة العامة والخاصة، إذ كثيراً ما أُستند اليها لتبرير وتفسير الممارسات الفردية والجماعية كافة في ظل ظروف متباينة، ويشير هذا الواقع في مجمله الى أن الثقافة في اليابان عدت بمثابة المحدد الأساسي الملامح السلوكيات وذلك في إطار الارتباط المسبق بنظام ثقافي محدد اصطبغ بسمات قومية خاصة، وفي هذا السياق يمكن تفسير بعض السلوكيات اليابانية على غرار إمكانية تضحية الفرد الياباني بنفسه في سبيل المؤسسة التي يعمل بها، وذلك استناداً إلى أحد مفردات هذه الثقافة التي تعلى من شأن التضحية لصالح المصلحة العامة للجماعة، كما أن الفرد الياباني عادة ما يلجأ الى المصالحة العامة في كثير من الصراعات والنزاعات بحيث يندر اللجوء للقضاء على أي نزاع، وعلى صعيد آخر لوحظ أن تحييد البيروقراطية اليابانية لدور جماعات المصلحة لم يكن بسبب هيمنة السياسيين عليها أو الى افتقار هذه الجماعات للآليات القانونية بقدر ما عاد إلى تبنيها لبعض القيم الثقافية التي تعلى من قيم الوفاق والتماسك الاجتماعي (شكر، 2010).

إن سر تفوق نجاح اليابانيين للغاية في فلسفة التحدي فلسفة الإصرار والصبر والمثابرة شعب ذات فلسفة حضارية عميقة الجذور ساعد المجتمع الياباني على تشكيل وصنع الإنسان الياباني ليتحكم في ذاته من أجل بلاده وهي فلسفة إنسانية قائمة على الآتي (حسان، 2011):

1. ميراث حضاري عميق شكّل منظومة قيم تدفع نحو الانضباط، الولاء، الإخلاص، المسؤولية الجماعية، والتفاني في أداء الواجب.
2. تحويل العقائد الدينية إلى سلوك أخلاقي عملي يركز على تطهير النفس من الجشع والطمع والتسلط والحسد والشهوة، بما يجعل الالتزام الأخلاقي جزء من خدمة المجتمع والدولة.
3. التمسك المرن بالتقاليد والعلاقات الاجتماعية القاعدية (الأسرة، الجيرة، مجتمع العمل) مما يعزز التماسك الاجتماعي حتى في فترات الازمات والركود.
4. التوجه الدائم للمستقبل والنظر للوقت كأداة بناء، ما يجعل ثقافة الاستثمار بالذات والرأس البشري عنصر استمرارية في مواجهة الأزمات.
5. المزج بين القيادة الرمزية والحكمة من جهة، وروح الطاعة والعمل الجماعي من جهة أخرى، بشكل يخلق توازن بين الأجيال ويمنح المؤسسات ثبات أكبر أمام الاضطرابات الاقتصادية.

6. المحافظة على التوازن الاجتماعي، وجعل العمل المشروع مصدر الثروة والمكانة، مما يقلل من الانحراف ويعزز الثقة بمنظومة السوق.
7. اعتبار الوقت أغلى الأصول، وإدارته بأسلوب علمي رشيد، ما يدعم الاستقرار والإنتاجية حتى في فترات التباطؤ الاقتصادي.

إن الثقافة اليابانية هي نتيجة لعملية تاريخية بدأت مع موجات من الهجرة التي جاءت من آسيا ومن جزر المحيط الهادي، يليها تأثير ثقافي صيني ملحوظ في الثقافة اليابانية، تشرب الفكر الياباني عبر التاريخ بالعديد من أفكار الدول الأخرى بما فيها التقنيات والعادات وأنواع الثقافات، وقد انصهرت مختلف هذه العناصر الوافدة لتشكل الثقافة اليابانية الفريدة، ولذلك تجد نمط الحياة اليابانية اليوم مزيجاً خصباً من الثقافات الآسيوية التقليدية والثقافات الغربية الحديثة (محمود، 2024).

لقد قامت النهضة اليابانية على أسس ثقافية مغايرة للمنظور الغربي التقليدي، الأمر الذي يؤكد أهمية إدخال البعد الثقافي عند تفسير واستيعاب التجربة اليابانية، فالقيم والسلوكيات الاجتماعية السائدة في اليابان لم تُهدم أثناء التطور، بل تم وُظفت وعُززت لتصبح جزءًا من عملية التنمية نفسها، ولأن التنمية لا يمكن فصلها عن البيئة الثقافية للمجتمع، فقد ساعد انسجام السياسات الاقتصادية مع الإطار القيمي العام على ضمان نتائج إيجابية، وبهذا المعنى، فإن اليابان لم تقم بنهضتها من خلال تفكيك البنى التقليدية أو التخلي عن خصوصيتها الثقافية، بل عبر تحويل هذه الخصوصية إلى طاقة إنتاجية إيجابية تشمل الإنسان، والعمل، والمال، والمعرفة، والتقنية، والقانون، فكل هذه العناصر كانت تتحرك داخل فضاء ثقافي موحد، يوجّه السلوك الجماعي ويضبط ردود الأفعال أمام التحديات (بونعمان، 2012).

ومن الناحية العملية يتضح أن التنمية الاجتماعية في اليابان تعتبر الإنسان أو العنصر البشري هو عماد التنمية و أساس التنظيم في كل مؤسسة من المؤسسات، و من هنا فإنها تعتمد علي الإنسانيات والعلاقات الإنسانية أو الاجتماعية بين أفراد أي مؤسسة و التي تحكم قواعد السلوك فيما بينهم فكان أساس النجاح اليابانيين، فكان من ثمار ذلك هو تحقيق النجاح و الوصول للنتيجة المنشودة التي يسعى أي مجتمع للوصول لها من خلال اصلاحاته، وقد حدث بعد الحرب العالمية الثانية تغير المجتمع الياباني وظلت اليابان تتمتع باستقرارها السياسي الداخلي وقامت بالمزج والتوافق بين الحديث والقديم حتى تحدث استمرارية التكيف وبسرعة وأن يحافظوا على هويتهم القومية وحتى لا ينزلقوا وراء تطورات لا تناسبهم، وذلك عن طريق التوفيق بين التقاليد العريقة القديمة والمعاصرة التي التكنولوجيا الحديثة في نسيج واحد بحيث تكون عملية التحديث عملية تراكمية لخلط القديم العريق بالمعاصي الحديث حتى يصل للتوافق بينهما (عدوي، 2021).

إنّ أعظم ما اكتشفته اليابان لم يكن أداة أو تقنية، بل كان الإنسان الياباني ذاته، فبهذا الإنسان وبفضل طاقته الخلاقة، استطاعت اليابان أن تقف بثباتٍ على أعتاب نهضتها الحضارية جوهر التجربة اليابانية ارتكز على الإيمان العميق بقدرات الفرد، وتوجيهه نحو التفجير الإبداعي لطاقاته عبر غرس قيم الطموح والعمل والمثابرة، بالتوازي مع التعليم والتدريب المستمر، وقد تبنّت اليابان مفهوم الاستثمار في "رأس المال البشري"، بحيث لا ينحصر التعليم في حدود سنوات الدراسة الأكاديمية، بل يمتدّ طوال مسيرة العمل والإنتاج. فطموح اليابانيين يتجاوز المقاييس التقليدية، ما جعلهم جماعة منتجة ظلت تشترط على نفسها التطوير الدائم لضمان التفوق (بونعمان، 2012).

ومن هنا تبدو الثقافة اليابانية عنصرا حاسما في بناء الاستقرار السياسي داخل سياق التحديات الاقتصادية: فالقيم السلوكية الجماعية كالالتزام والانضباط واحترام المسؤولية والعمل الجماعي أسهمت في الحد من الاحتقان الاجتماعي عند الأزمات، وسمحت للحكومة بتمرير سياسات اقتصادية صعبة دون انهيار الثقة بين المجتمع والدولة، إن هذه الثقافة القائمة على تقديس العمل، واحترام المصلحة العامة، وتقديم "الجماعة" على "الفرد" ساعدت اليابان على الحفاظ على درجة عالية من الانسجام السياسي، حتى خلال فترات الركود الطويل، لأن المواطن الياباني لا ينظر للسياسة بوصفها خصومة صفرية، بل مساحة توافق جماعي لإعادة الإنتاج

والاستمرار، ويتضح من خلال ما تقدم أن السياسات الاقتصادية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن مجرد إجراءات مالية أو إصلاحات قطاعية، بل شكلت إطاراً استراتيجياً شاملاً أسهم في إعادة بناء الدولة وتأسيس نموذج تنموي فريد من نوعه، فقد مرّت اليابان بمراحل متعاقبة من التحول الاقتصادي؛ بدءاً من فترة النمو السريع والإصلاحات الهيكلية، مروراً بأزمة الفقاعة الاقتصادية في التسعينيات وما نتج عنها من تحديات طويلة الأمد، وصولاً إلى السياسات الاقتصادية الحديثة مثل "Abenomics" التي سعت إلى إعادة إحياء النمو ومعالجة آثار الانكماش والشيخوخة السكانية.

الخاتمة

أظهرت التجربة اليابانية أن نجاح السياسات الاقتصادية لم يكن منفصلاً عن الاستقرار السياسي، بل إن العلاقة بينهما كانت علاقة تكامل وتفاعل مستمر، فهذه السياسات أسهمت في بناء الثقة بين المواطن والدولة، وفي امتصاص الصدمات الاقتصادية بما يقلل من احتمالات حدوث اضطرابات سياسية حادة. كما إن العوامل الثقافية والاجتماعية اليابانية بما تحمله من قيم الانضباط، العمل الجماعي، والالتزام شكلت عنصر دعم إضافياً عزز من قدرة المجتمع والدولة على التكيف مع الأزمات، وحافظ على مستوى نسبي من الانسجام السياسي رغم التحديات الاقتصادية.

وبذلك يظهر أن دراسة السياسات الاقتصادية اليابانية لا يمكن فصلها عن أثرها السياسي، مما يجعل التجربة اليابانية نموذجاً دالاً على أن الاقتصاد لا يصنع التنمية فقط، بل يصنع أيضاً الاستقرار، وأن الثقافة يمكن أن تكون رصيداً استراتيجياً في مواجهة الأزمات وصناعة التوازن بين متغيرات الاقتصاد والسياسة.

ووفقاً لذلك توصل البحث إلى مجموعة من **الاستنتاجات**، أهمها:

1. وجود علاقة تفاعلية بين السياسات الاقتصادية والاستقرار السياسي، إذ يؤثر كل منهما في الآخر.
2. تعزز السياسات الاقتصادية الفعالة الاستقرار السياسي من خلال تحسين مستويات المعيشة وتقليل التوترات الاجتماعية.
3. الاستقرار السياسي يوفر بيئة آمنة لتنفيذ السياسات الاقتصادية بنجاح.
4. ساهمت السياسات الاقتصادية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية في تحقيق استقرار سياسي طويل الأمد من خلال تبني سياسات صناعية انتقائية وتركيز الموارد في قطاعات استراتيجية، والتحكم في الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا مع الحفاظ على الاستقلال الاقتصادي، وتحقيق نمو صناعي سريع وتنوع في الإنتاج، وتبني سياسات نقدية ومالية مدروسة لمواجهة الأزمات.
5. واجهت اليابان تحديات كبيرة بعد انفجار الفقاعة الاقتصادية في التسعينيات، لكنها حافظت على الاستقرار السياسي بسبب قوة مؤسساتها وقدرة نظامها على التكيف، وتبني سياسات تحفيزية وإصلاحات هيكلية (مثل سياسات "أبينومكس"
6. ساهمت العوامل الثقافية والاجتماعية في تعزيز الاستقرار السياسي في اليابان، من خلال قيم الولاء والانضباط والعمل الجماعي المستمدة من الثقافة اليابانية.
7. إن التجربة اليابانية تظهر أن الجمع بين السياسات الاقتصادية المدروسة والعوامل الثقافية والاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى استقرار سياسي طويل الأمد حتى في ظل التحديات الاقتصادية.

الشكر والتقدير: يرغب المؤلفين في التعبير عن تقديرهم لكل من زودهم بالمواد اللازمة لهذه الدراسة.

تضارب المصالح: نود الإفصاح عن أن البحث مشترك مع مدير تحرير المجلة "أ.د. زياد سمير زكي".

تمويل الورقة البحثية: نحنُ لا نملك أي مصالح مالية مُتضاربة أو علاقاتٍ شخصيةٍ معروفة من شأنها أن تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة .

مساهمات المؤلفين: قام الباحثان بالمساهمة بشكل متساوٍ في إعداد هذه الورقة البحثية. تولّى الباحث الأول تحليل البيانات والمناقشة، بينما ركّز الباحث الثاني على الإشراف على الإطار النظري وصياغة المقدمة والخلفية العلمية. وقد اشترك المؤلفان معاً في تصميم الدراسة، مراجعة الأدبيات، تفسير النتائج، وصياغة الاستنتاجات النهائية، كما قاما بمراجعة النسخة النهائية والموافقة على محتواها للنشر.

المصادر

A.K Fosu) .2001 .(Political instability and economic growth in developing economies: some specification empirics .*Economics Letters* ،pages 289-294.

Cabinet Decision Government of Japan) .2013 .(*Emergency Economic Measures for the Revitalization of the Japanese Econom* .Tokyo: Government of Japan.

Daniel Kaufmann, e. (2007, 7 11). *Governance Matters VI: Governance Indicators for 1996–2006*. Retrieved from https://ssrn.com/abstract=999979.

de Haan, S. (1996). Political instability, freedom, and economic growth. *Economic Development and Cultural Change*, pp. 339-350.

Koo, R. C. (2009). *The Holy Grail of Macroeconomics: Lessons from Japan's Great Recession.* Canada: John Wiley & Sons (Asia) Pte. Ltd.

Lge, O. (2024, 12 4). *Political Stability And Economic Growth: insights From Sub-Saharan Africa*. Retrieved from https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.5029316.

Nakaso, H. (2001). *The financial crisis in Japan during the 1990s: how the Bank of Japan responded and the lessons learned.* Switzerland: Bank for International Settlements.

Ohno, K. (2006). *The Economic Development of Japan.* Tokyo: GRIPS Development Forum.

PHILLIP Y. LIPSCY, H. T. (2013). The Politics of Financial Crisis Response in Japan and the United States. *Japanese Journal of Political Science*, p. 332.

Singha, K. (2022). Political stability and its effect on economy: some lessons from Sikkim Himalaya. *Journal of Economic and Social Development*, p. 26.

أحمد عبد الحافظ. (2024). الاقتصاد الياباني: الواقع والمأمول. *مجلة آفاق آسيوية*، صفحة 219.

أدوين رايشاور. (1989). *اليابانيون*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.

السيد جابر نعمة. (2012). *الاستقرار السياسي أساس التنمية والتقدم في المجتمع*. تم الاسترداد من https://linksshortcut.com/vyXE.

إيفلين دوريل-فير. (2010). *الاقتصاد الياباني*. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.

تقية محمد مهدي حسان. (2011). *من اسرار نجاح التجربة اليابانية*. الجزائر: جامعة حسيبة بن بو علي بالشف.

حمد جاسم محمد الخزرجي، عبير مرتضى حميد. (2025). العوامل الاقتصادية وأثرها على الاستقرار السياسي في اعراق. *مجلة قضايا سياسية*، صفحة 198، 210.

حمزة محمد النجداوي. (2022). *الاستقرار السياسي في الأردن: دور مؤسسة الضمان الاجتماعي*. الاردن: رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية.

دينا احمد محمود. (2024). التراث الثقافي في المجتمعات المحلية (اليابانية والعربية). *مجلة افاق اسيوية*، صفحة 68.

رشيد باني الطالمي، غسان طارق طاهر. (2025). إشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلدان النامية العراق انموذجا. *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، صفحة 92.

سعد الين العثماني. (2010). *دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي*. تم الاسترداد من https://2u.pw/52WYDN2f.

سعدي إبراهيم. (2018). عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003. *مجلة الدراسات الإقليمية*، صفحة 42.

سعيد شعبان احمد. (2011). فلسفة الإدارة اليابانية في إدارة الموارد البشرية. *مجلة دار المنظومة*، صفحة 55.

سعيدة نيس. (2021). *السياسات الاقتصادية*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية قسم العلوم الاقتصادية في جامعة حمه لخضر بالوادي.

سلمان بونعمان. (2012). *التجربة اليابانية دراسة في أسس النموذج النهضوي*. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

سيد علي صغيري، واخرون. (2021). أثر الاسقرار السياسي والحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في دول أوربا واسيا الوسطى خلال الفترة (1996-2018)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات باتل. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*، صفحة 389.

صالح قرني محمد عدوي. (2021). التطور الاجتماعي والثقافي باليابان ومدى تأثره بالغرب. *مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية*، الصفحات 290-291.

عبد الحليم فضل. (2008). *دروس من أزمة اليابان في التسعينات: الإصلاح أولا* . بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

عبد الرؤف احمد الحنفي. (2022). الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار السياسي. *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، الصفحات 170,172.

عبد الله جمعة الحاج. (4 10, 2024). *ترابط الاستقرار السياسي والاستدامة والاقتصاد*. تم الاسترداد من https://linksshortcut.com/DhGNj .

عبد المطلب عبد الحميد. (2003). *السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)*. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي. (2021). *البطالة والفقر في العراق بعد العام (2003)*. الاردن: دار المجد.

علاء فاضل العامري. (2016). *الحزب الليبرالي الديمقراطي (جمنتو) وإعادة بناء اليابان*. بغداد: دار ومكتبة عدنان.

فوزي درويش. (1994). *اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي*. القاهرة: دار الكتب المصرية.

كفاية العبادي،. (31 10, 2021). *مفهوم السياسة الاقتصادية*. تم الاسترداد من https://linksshortcut.com/TOPNV.

محمد الخطيب. (1994). *التجربة اليابانية رؤية إسلامية*. القاهرة: دار الصحوة للنشر.

محمد عبد الله العريان. (10 5, 2013). *موقع الجزيرة نت* . تم الاسترداد من linksshortcut.com/JZKlo.

مرعي عمر مسعود. (2017). العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، الصفحات 417,412,416,.

مصعب شنين. (2013). *أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر*. الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

نغم نذير شكر. (2010). فلسفة الثقافة اليابانية المعاصرة. *مجلة دراسات دولية*، صفحة 59.

نهال نبيل عبد المجيد. (2020). محددات الاقتصاد في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، صفحة 430.

وسام هادي عكار. (بلا تاريخ). سياسة اليابان الاقتصادية حيال العراق ودول الخليج العربي (1952_1973). *وزراة التربية المديرية العامة لتربية بغداد*، صفحة 396.